

إلى معالي وزير التربية الوطنية

الرباط

مراسلة رقم: 12/12

الموضوع : في شأن معايير الحركة الانتقالية.

تحية وسلاما ،

و بعد ، انسجاما مع توجهكم النبيل في إقرار و اتخاذ إجراءات جريئة -هي الأولى من نوعها في تاريخ الحكومات المتعاقبة -والرامية إلى إصلاح المنظومة التربوية، نطالب سيادتكم النظر في إعادة صياغة معايير الحركات الانتقالية و اعتبار الأقدمية كمعيار وحيد للتباري عوض ما جرت به العادة من تمييز للالتحاقات بجعلها أولوية ، وتمتيع حالات بنقط امتياز ضاربة عرض الحائط مبدأ العدل والمساواة .

فلا يعقل أن تعطى الأولوية لموظفة متزوجة ولو حديثا وتنقل إلى مجال حضري غالبا أو قريبا منه تحت مسمى "جمع الشمل" وفي المقابل يقبع ذوو أقدمية معتبرة في مناطق نائية هم وأسرههم في ظروف صعبة لا تمت للحضارة بصلة محرومين حتى من الضروريات .

ولنا اليقين أن هذا الإجراء كفيل بصون حقوق جميع الراغبين في الانتقال دون تمييز أو حيف ، وتفادي الاحتقان المخيم على الأوساط التعليمية كما سيحول دون تفشي مرضيات طفت على السطح من قبيل : الزواج الأبيض ، تزوير شواهد العمل ...

وتجدر الإشارة إلى أن البرنامج المعتمد يولي الأهمية لمعيار لا يحمل أي معنى إلا أنه يؤثر سلبا على نتائج الحركة الانتقالية ألا و هو "اللغة المطلوبة" سيما أن أغلب الأساتذة مزدوجو التكوين علاوة على حركية للأساتذة تشهدها المؤسسات التعليمية إبان كل دخول مدرسي .

وتقبلوا معاليكم فائق عبارات التقدير والاحترام .